- دراسات اقتصادية -
ISSN 2602-7925
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 19 العدد: 01(2025) ص335-349

لعنة الموارد الطبيعية وأثرها على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة أعمالها

The curse of natural resources and their impact on the growth of the economies of the OPEC countries in light of the development of their business environment

صحراوي جمال الدين*
جامعة ابن خلدون، تيارت (الجزائر)
saraouikamal14@gmail.com

عدوكة لخضر
جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)
adoukal1966@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2024/08/06
تاريخ القبول:
2024/10/18

الكلمات المفتاحية:
- ✓ تطوير بيئة الأعمال
- ✓ تقدير (ARDL/Pmg)

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق للتحديات التي تواجه اقتصاديات دول منظمة الأوبك في ظل استغلال وفرة الموارد الطبيعية باعتبارها لعنة موارد (نقمة) رغم تطوير بيئة أعمالها، الا انها فشلت مقارنة مع تلك الدول التي لا تملكها، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر وفرة الموارد باعتبارها لعنة على الأداء الاقتصادي لدول منظمة الأوبك (12 دولة) تماشيا مع متطلبات الظرفية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية (1990-2022)، وتحقيقا لهذه الغاية نطبق منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel ARDL وتشير نتائج النموذج إلى وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين التضخم ومكافحة الفساد والايرادات النفطية التي تعتبر متغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي بينما باقي المتغيرات الحوكمة والانفاق الحكومي لها اثر سلبي وفق (طريقة تقدير (ARDL/Pmg)).

Article info

Received
06/08/2024
Accepted
18/10/2024

Keywords:
- ✓ *Business environment development*
- ✓ *Rent (ARDL/PMG)*

Abstract :

Through this study, we try to address the challenges facing the economies of the OPEC countries in light of the exploitation of the abundance of natural resources as the curse of resources (curse) despite the development of their business environment, but it failed compared to those countries that they do not have, so this study aims to measure the impact of the abundance of resources As a curse on the economic performance of the OPEC countries (12 countries) in line with the requirements of economic circumstance during the time period (2022-1990), and in order to achieve this purpose we apply the methodology of Panel Ardl CT scan The oil revenues that are independent variables and economic growth, while the rest of the governance variables and government spending have a negative impact according to (ARDL/PMG)).

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

تحظى لعنة الموارد الطبيعية باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين، وهي ظاهرة تصيب البلدان التي تتمتع بوفرة في الموارد الطبيعية كما تتمتع بنمو اقتصادي ضعيف مقارنة بالدول التي لا تمتلك تلك الموارد الطبيعية، ووجود وفرة في الموارد الطبيعية لا يعني بالضرورة تحقيق النجاح الاقتصادي إذا كانت بيئة الأعمال غير ملائمة وتعاني من عدم الاستقرار السياسي والسياسات الفاشلة، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات وتشتيت الجهود لاستغلال الموارد الطبيعية بشكل فعال.

وتعتمد اغلب الدول الغنية بوفرة الموارد خاصة مورد النفط والمصدرة له بشكل مباشر أو غير مباشر، وأي تقلبات أو تغيرات قد تطرأ على هذه الموارد الطبيعية سينعكس على اقتصاد البلد، مما يجعل مورد النفط يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد دول منظمة الأوبك المستهلكة والمنتجة له، ففي حالة تراجع أسعاره يصاحبه شلل في القطاعات الاقتصادية الأخرى لأن النفط يمثل مورد مالي لهذه القطاعات، وحالة ارتفاع أسعاره وتزايد العائدات النفطية يصاحبها زيادة في دخل هذه الدول، وهذا يمثل تحديا كبيرا لاستغلالها في مناخ سائد لبيئة الأعمال، حيث يتعين على المؤسسات التنافس على الموارد المحدودة، وهذه التنافسية تزيد من ضغوط السوق وتحفز على الابتكار في استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية واستدامة؛ وبالتالي فإن وفرة الموارد الطبيعية تؤثر على استراتيجيات الأعمال والقرارات التنافسية للمؤسسات في محاولة للبقاء والازدهار في بيئة ذات موارد محدودة، كما يمكن أن يؤدي الافراط في استغلال الموارد الطبيعية إلى التدهور البيئي، والذي يمكن أن يكون له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

– هل وفرة الموارد الطبيعية لها أثر سلبي على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك، باعتبارها لعنة موارد (نقمة) رغم تطوير بيئة أعمالها؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– كيف يتم تفسير وفرة الموارد الطبيعية باعتبارها نقمة على النمو الاقتصادي، ومدى مساهمة بيئة الأعمال للخروج من هذه المعضلة؟

– كيف أثرت وفرة الموارد على اقتصاديات دول منظمة الأوبك؟

– فرضية الدراسة

– وفرة الموارد الطبيعية لها أثر سلبي على نمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة أعمالها.

– اهمية الدراسة

ان تسليط الضوء على ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية باعتبارها حالة اقتصادية تصيب الاقتصاديات التي تتوفر على ثروات طبيعية كبيرة، خاصة دول منظمة الأوبك حيث غالبيتها فشلت في تحقيق التنمية اقتصادية باستغلال مداخيل تلك الموارد خاصة مع تراجع أسعار المحروقات سنة 2015 وكذا 2019 و2020 وكذا جائحة كورونا، رغم تنفيذ سياسات اقتصادية للحد من تراجع القطاعات الرئيسية المحركة للنمو وظهور آثار ريوع الموارد الطبيعية الاستخراجية وعدم استفادتها مما تملكه من موارد طبيعية، التي يتم تحويلها بسهولة إلى تدفق مالي كبير يسبب التفاوت في الدخل وهي جذور عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وخلق حالة عدم اليقين في سياسات الاستثمار، كما تسجل أداء ضعيف في بيئة اعمالها مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة.

- **هدف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى:

– تقييم آثار طاهرة وفرة الموارد وتحولها الى لعنة في ظل مناخ السائد لبيئة أعمال دول منظمة الأوبك.

– كشف الى أي مدى يساهم الاعتماد على الإيرادات النفطية إلى ظهور السياسية في توزيع ريوع النفط مما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الريع الأمر الذي يسهل انتشار الفساد ، بدلا من أن تشجع الاستثمار ونمو الإنتاج.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

– ابراز دور تحسين مناخ بيئة الاعمال في الحفاظ على موارد دول منطمة الأوبك من الهدر والفساد، انطلاقا من تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وإعادة توجيه الانفاق الحكومي.

- **الدراسات السابقة**

–دراسة بوالشعور شريفة، قمري زينة، 2021، أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لعنة الموارد الطبيعية : دراسة مفارقة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة، تهدف الدراسة لمعرفة أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 1990–2019، و باستخدام نموذج قياسي لStiglitz، وقد أثبتت نتائج الدراسة صحة فرضية لعنة الموارد بالنسبة للجزائر، حيث كان أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي سالبا على المدى الطويل، بينما كان الأثر بالنسبة لدولة الإمارات موجبا وهامشيا، كما أبرزت النتائج القياسية أن أسعار النفط تفسر 53% من التقلبات التي تحدث في النمو الاقتصادي الجزائري، بينما لا تتجاوز 11.58% بالنسبة للإمارات. ويمكن القول أن نوعية المؤسسات ومناخ الأعمال في الامارات أفضل من الجزائر. (زينة، 2021)

-دراسة نسرين معياش، 2019، النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي، حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على أثر الموارد الطبيعية، لاسيما النفط، في النمو الاقتصادي الجزائري، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك لجرانجر وأنجل لاختبار علاقة السببية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي وذلك للفترة 1980–2014، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى (معياش، 2019).

-دراسة حسين فرج الحويج، 2022، النمو الاقتصادي في ليبيا وظاهرة لعنة الموارد : هل يحسن الانفتاح التجاري من طبيعة المشهد، وتهدف هذه الدراسة لقياس أثر الانفتاح التجاري على العلاقة الرابطة بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1962–2017، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة المطور، ونموذج متجه الانحدار، ونتائج تشير ان الاعتماد على الموارد الطبيعية في النمو الاقتصادي له أثر سلبي في ليبيا على المدى الطويل (الحويج، 2022).

دراسة Benanaya Djelloul &adreddine Talbi، 2017، بعنوان تأثير إنتاج البترول على النمو الاقتصاد لدول أوبك: من خلال منهجية البيانات المقطعية الزمنية، وهدفت إلى اختبار علاقة التكامل المشترك والسببية بين إنتاج البترول والنمو الاقتصادي لدول أوبك: الجزائر، أنغولا، الإكوادور، إيران، العراق، نيجيريا، قطر، السعودية الإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا، باستعمال بيانات سنوية من 1994 إلى غاية 2013، من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك للبيانات المقطعية الزمنية، حيث أشارت النتائج أن هناك تكامل مشترك بين إنتاج البترول والنمو الاقتصادي أوبك، إضافة الى تطبيق طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا، وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية لنموذج مجموعة وسط المجموعةPMG، وأشارت النتائج إلى أن هناك تأثير إيجابي ومعنوي لإنتاج البترول على النمو الاقتصادي (Benanaya Djelloul، 2017)

-دراسةRichard Mulwa, Jane Mariara، 2016، تحت عنوان Natural Resource Curse in Africa : Dutch disease and Institutional Explanations، وتهدف هذه الدراسة إلى شرح تأثير الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي في أفريقيا وعوامل أخرى المفسرة للنمو وباستخدام نموذج الانحدارOLS، وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير هامة بين وفرة الموارد الطبيعية والناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتم كذلك اختبار ما إذا كان من الممكن تفسير لعنة الموارد الطبيعية هذه من خلال آليات السوق (المرض الهولندي) أو آليات الجودة المؤسسية واظهرت نتائج أن تحسن فعالية الحكومة وزيادة مؤشر إدراك الفساد يؤدي إلى تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي (Richard Mulwa، 2016).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

بينا تكشف دراسة 2016، عن وجود أوراق بحثية بنسبة 40% دلت عن وجود اثر سلبي لوفرة الموارد في النمو الاقتصادي، وما يقارب 20% لها اثر إيجابي على النمو الاقتصادي بينما 40% دون اثر وهو ما يوضح ضعف الفرضية القائمة على وفرة الموارد واثارها السلبية على النمو الاقتصادي في المدى الطويل (Havrenek.T et al,, 2016).

- **خطة الدراسة**

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى:

-وفرة الموارد الطبيعية لدول منظمة الأوبك وتحولها الى لعنة في ظل مناخ سائد لبيئة الاعمال

-دراسة قياسية لأثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة الاعمال.

2 .وفرة الموارد الطبيعية لدول منظمة الأوبك وتحولها الى لعنة في ظل مناخ سائد لبيئة الاعمال

إن وصف الارتباط السلبي بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي يعود للباحث أوتي Auty سنة 1993 تحت مسمى لعنة الموارد التي تصيب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية بعد فشل في استخدام مواردها الطبيعية الوفيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى الأداء أسوأ مقارنة بالدول التي لا تتمتع بالقدر نفسه من الموارد (Abdrahim chibi ,Mohamed Benbouzian، 2017، الصفحات 2-3)، مما يعني التناسب العكسي ما بين الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى (سلمان، 2015، صفحة 5)، ومن بين اهم الدراسات التي سلطت الضوء على وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي للباحثان J.D.SACHS & A.M.WARNERووفق نتائج المتوصل اليها فان الاقتصادات التي تمثل فيها صادرات الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات المحلية بالنسبة للناتج الداخلي الخام (Stöver، 2009، الصفحات 3-4) لسنة 1971 تتجه نحو تحقيق معدلات نمو اقتصادي منخفضة في الفترة اللاحقة من 1971 حتى 1989، وتفسيرا للآثار السلبية للعنة الموارد الطبيعية ودخول الاقتصاد في حالة انكماش وركود بسبب الطفرة المفاجئة التي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي نتيجة لسياسات الحكومات المتبعة بعد تحقيق إيرادات مستقبلية من الثروات الطبيعية، ومنه تدفع الحكومات إلى طلب القروض من الخارج (A H Gelb and Associates، 1988).

1.2 . المرض الهولندي ولعنة الموارد في السياق الاقتصادي

عندما يسود نمط واحد من صادرات الموارد الطبيعية كالوقود الأحفوري مثلا، فإن الاقتصاد المحلي يعتمد على الدخل المتأتي من صادرات هذا المورد ويرتفع الدخل الوطني بسببه، لكن بقية القطاعات الاقتصادية يصيبها الشلل لأن ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج يعطل الاستثمار فيها. وتعاني الدول التي تعتمد على الدخل من صادرات مورد واحد من عدم تمكنها من تنويع القاعدة الإنتاجية، وتصاب بانتكاسات بين الفينة والأخرى (هاني، 2015، صفحة 52).

إن الاقتصاديات وفيرة الموارد والتي تعاني من مشاكل في التنمية يكمن أساسها في عدم استفادتها مما تملكه من موارد طبيعية، التي يتم تحويلها بسهولة إلى تدفق مالي كبير يسبب التفاوت في الدخل وهي جذور عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية وخلق حالة عدم اليقين في سياسات الاستثمار، كما تسجل أداء ضعيف في بيئة اعمالها مقارنة بالاقتصاديات التي لا تملك ثروة، وأن ما تحتاجه هذه الاقتصاديات هو تبني استراتيجيات تسمح بالتوزيع القطاعي للاستثمارات وخلق تنوع في الاقتصاد (Nankani، 1977).

والاعتماد على الإيرادات النفطية على وجه الخصوص أدى إلى ظهور "الدول النفطية" التي تراعي الاعتبارات السياسية في توزيع ريوع النفط مما يؤدي إلى شيوع ظاهرة البحث عن الريع الأمر الذي يسهل انتشار الفساد، بدلا من أن تشجع الاستثمار ونمو الانتاج، ويزداد احتمال حدوث ذلك عندما يتزامن نمو القطاع النفطي (T.L.Karl، 1997). ويمهد لظهور الأنظمة الاستبدادية التي تستغل حكوماتها الموارد الطبيعية لتخفيف الضغوطات الاجتماعية المطالبة بزيادة المسائلة، حيث يتم اللجوء الى فرض ضرائب أقل على سكانها وتحقيق دولة الرفاه لتصبح مسألة تحقيق التنمية مرتبط بتلك الأنظمة مما يخفف ضغط المطالبة بالمسائلة والشفافية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2. دور منظمة الأوبك وتحالف أوبك بلس ضمن السوق العالمية للبترول

منظمة الأوبك هي منظمة الدول المصدرة للبترول ظهرت كرد فعل اتجاه الشركات النفطية الكبرى التي قامت بتخفيض أسعار البترول حيث تأسست في بغداد (العراق) سنة 1960 من قبل خمسة دول وهي إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا و انظمت إلى عضويتها فيما بعد كل من قطر سنة 1961، اندونيسا سنة 1962، ليبيا سنة 1962، الإمارات سنة 1967، الجزائر سنة 1969، نيجيريا سنة 1971، الإكوادور سنة 1973، الغابون سنة 1975، أنغولا سنة 2007، غينيا الاستوائية سنة 2017، الكونغو سنة 2018، ويقع مقرها في فيينا، انسحبت بعض الدول من المنظمة واخرها الإكوادور قررت سحب عضويتها بدءً من جانفي 2020 ما يعني أن منظمة الأوبك تضم حاليا 13 عضو فقط (Opec، 2023).

تحالف أوبك "بلس" هو تحالف اقتصادي بين مجموعة من الدول المصدرة للبترول، يضم 23 دولة مصدرة للبترول منها 13 دولة عضو في منظمة الأوبك و 10 دول من خارج منظمة الأوبك، ويضمن نصف الإنتاج العالمي من النفط، فضلا عن الإحتياطات الهائلة التي يمتلكها، تأسس في ديسمبر 2016 بفيينا، بعدما فقد سعر البرميل 71.69% من قيمته بين جويلية 2014 و جانفي 2016 أي 30 دولار للبرميل بفعل تراكم في الفوائض البترولية المعروضة بـ 2.5 مليون، وبعد إجتماعات فيفري وأفريل 2016 في العاصمة القطرية الدوحة، والاجتماع التاريخي في الجزائر في سبتمبر 2016، وبعدها إجتماع فيينا نوفمبر من السنة نفسها، والذي قررت خلاله منظمة الأوبك خفض الإنتاج بواقع 1.2 مليون.

3.2. تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية وأسعار البترول في دول منظمة الأوبك

سجلت أعلى قيمة للصادرات النفطية لدولة النيجر حيث بلغ متوسط الصادرات للفترة 1995 الى 2022 حوالي 142 مليون دولار، تليها السعودية بمتوسط بلغ 141 مليون دولار لنفس الفترة اما باقي دول منطمة الأوبك تراوح متوسط بين 68.47 و13.37 وقيمة الأخيرة محققة لدولة الجزائر.

- تحليل متوسط الإيرادات لمختلف الفترات

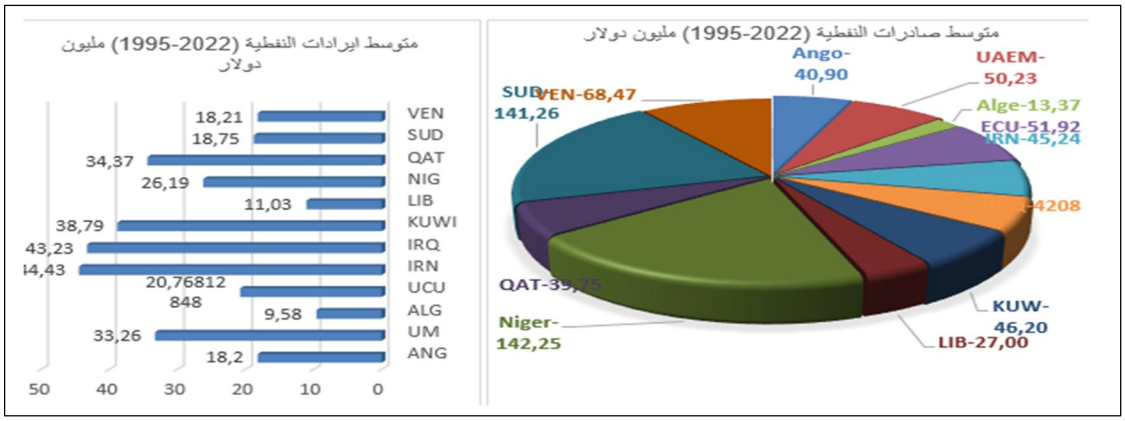
الفترة (1995-2008): سجلت أعلى قيمة لمتوسط الإيرادات في دولة العراق بـ 47.26، تليها الكويت بـ 42.72، ثم ليبيا 41.60، وآخرها في الجزائر بقيمة 19.86، حيث سجل سعر سلة الخامات أوبك إلى 61.06 دولار لسنة 2008؛

الفترة (2009-2014): سجلت أعلى قيمة لمتوسط الإيرادات في الكويت بـ 51.93، تليها العراق بقيمة 45.80، ثم ليبيا 45.47، والجزائر 21.91، وسجل سعر سلة الخامات أوبك إلى 96.29 دولار سنة 2014؛

الفترة (2015-2022): سجلت متوسط قيمة الإيرادات في العراق بـ 38.46 وهي أعلى قيمة، ثم الكويت بـ 35.73 وتليها ليبيا بـ 28.86، وأخيرا الجزائر بـ 12.74، حيث سجل سعر سلة الخامات لأوبك لسنة 2016 بـ 40.76 دولار وفي سنة 2022 بسعر 99.9 دولار.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الشكل (01): تطور متوسط كل من الصادرات والايرادات النفطية لدول المنظمة (1995-2022)



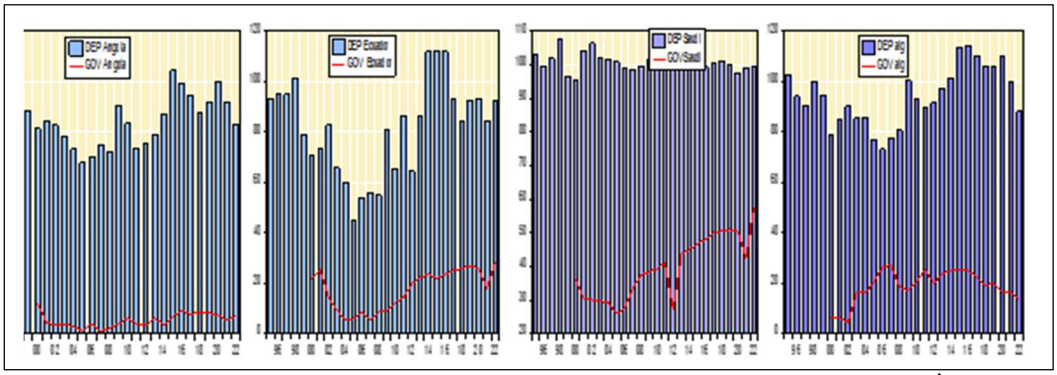
المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

من خلال التحليل السابق تبين أن هناك علاقة طردية بين العائدات البترولية لدول أوبك وأسعار سلة خامات أوبك خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2022، وقد كان التطور في حجم العائدات البترولية متلازما مع التطور في أسعار البترول من حيث الانخفاض والارتفاع وفق الفترات.

4.2. دور فعالية الحوكمة في ترشيد النفقات

سجلت أعلى قيمة لفعالية الحوكمة في دولتي السعودية (57.69) وقطر (74. 3)، بحيث يتضح مدى مساهمة الحوكمة في ترشيد النفقات فيها، بينما سجلت أدنى في فنزويلا (0.48) وليبيا (0.46)، رغم أن غالبية دول المنظمة حاولت ترشيد النفقات من خلال استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق التنويع الاقتصادي إلا أنها فشلت.

الشكل (2): تطور معدلات الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج ومعدلات الحوكمة في الجزائر، السعودية، الاكوادور، انغولا



المصدر: البنك الدولي- The Worldwide Governance Indicators, 2024 Update.

3. دراسة قياسية لأثر وفرة الموارد على النمو الافتصادي لدول منظمة الأوبك في ظل تطوير بيئة الاعمال

إن علاقة لعنة الموارد بالنمو الاقتصادي عرفت اتجاهات مختلفة، ويهدف هذا الجزء الى قياس اثر وفرة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك، ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة تم صياغة النموذج بدلالة متغيرات المستقلة تمثل وفرة الموارد وبيئة الاعمال، بينما المتغير التابع يمثل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2022) لدول منظمة الأوبك البالغ عددها في دراسة 12 دولة وهي الجزائر، انغولا، الاكوادور، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، السعودية، الامارات، فنزويلا، والبيانات المتحصل عليها من طرف البنك الدولي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وقمنا بتغيير بعض بيانات الشاذة باستعمال طرق احصائية، وصياغة النموذج على النحو التالي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

$$PIB_{it} = a_{0i} + b_1 gov_{IT} + b_2 \text{corr}_{IT} + b_3 ldep_{IT} + b_4 \text{inf}_{IT} + b_5 ex_{IT} + \varepsilon_{IT}$$

PIB_{it}: يمثل الناتج المحلي الإجمالي للدولة i خلال الفترة t ؛ gov_{it}: يمثل الحوكمة للدولة i خلال الفترة t؛

$corr_{it}$: يمثل مدركات الفساد للدولة i خلال الفترة t؛ dep_{it} : يمثل الانفاق الحكومي للدولة i خلال الفترة t

inf_{it}: يمثل التضخم للدولة i خلال الفترة t؛ ex_{it} : يمثل الصادرات النفطية للدولة i خلال الفترة t؛

ε_{IT}: يمثل حد الخطأ.

– توصيف النموذج:

الجدول (01): توصيف النموذج

	LPIB	LGOV	CORR	LDEP	LINF	LEX
Obs	264	264	264	264	264	264
Mean	25.71	2.64	25.65	4.38	1.52	3.51
Std.Dev	0.83	1.12	26.31	0.21	1.48	0.82
Minimum	24.36	0.87	0	3.96	-1.32	2.11
Maximum	26.91	4.19	72.24	4.62	3.60	4.55

المصدر: مخرجات برنامج stata 17

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي بلغت 25.71 خلال الفترة 2000-2022 بينما المتغيرات المستقلة تراوح المتوسط ما بين 1.52 إلى 25.65، أما الانحراف المعياري للناتج بلغ 0.83 لنفس الفترة، بينما المتغيرات تراوح الانحراف المعياري لها بين 0.21 الى 26.31، ومن خلال معامل التجانس يتضح انه يوجد تجانس ما بين المشاهدات.

– مصفوفة الارتباط

الجدول (02): مصفوفة الارتباط

	Pib	GOV	CORR	DEP	INF	EX
LPIB	1					
LGOV	0.30	1				
CORR	0.21	0.90	1			
LDEP	0.00	0.00	-0.08	1		
LINF	-0.00	-0.43	-0.44	0.04	1	
LEX	0.69	0.06	0.02	-0.11	0.07	1

المصدر: مخرجات stata 17

من خلال الجدول نلاحظ وجود ارتباط ضعيف بين المتغيرات

1.3. اختبار الارتباط والتجانس

– اختبار التجانس: لتحقق من تجانس معلمات الانحدار لجميع الافراد (دول مجموعة الاوبك) يستعمل اختبار (Pesaran, Yamagata, 2008) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (03): نتائج اختبار التجانس لمعلمات الانحدار (slope)

	Delta	p-value
Δ	7.10	0.000
$\Delta_{adj.}$	8.62	0.000

المصدر: مخرجات stata 17

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال نتائج الجدول يتضح بناءا على اختبار التجانس، باستخدام القيم المحسوبة (Delta) و (Delta Adj)، بإضافة الى قيمة الاحتمال نرفض فرضية العدم التي تنص بأن معاملات الانحدار كونها متجانسة عند مستوى دلالة (5%)، وبالتالي عدم التجانس موجود في جميع متغيرات الدراسة.

– اختبار الارتباط

الجدول (04): نتائج اختبار الارتباط

المتغيرات	اختبار CD	الاحتمالية
LPIB	30.82	0.00
LGOV	2.69	0.00
CORR	8.04	0.00
LDEP	0.00	0.00
LINF	0.51	0.01
LEX	23.90	0.63
Test de Pesaran: CD = 15.33 Pr = 0.0000		

المصدر: مخرجات Stata 17

من خلال الجدول (04) نلاحظ ان قيمة الاحتمال لاحتبار CD اقل من 5% مما يدل على وجود ترابط ما بين الدول.

3.3. تقدير النموذج باستخدام نماذج بانل الساكنة:

إن التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير العلاقة بين لعنة الموارد والنمو الاقتصادي، قد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية Panel Data من خلال تطبيق مناهج والمتمثلة في نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effect Model).

- **تقدير نموذج**

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج تم استخدام برنامج Stata 17 وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (05): تقدير النموذج (التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية)

المتغير التابع: النمو الاقتصادي		
الفترة 2000-2022 T=22 N=12 مجموع مشاهدات البانل:336		
المتغيرات	نموذج التاثيرات الثابته	نموذج التاثيرات العشوائية
LGOV	0.27 (0.00)	0.20 (0.01)
CORR	0.01 (0.00)	0.00 (0.01)
LDEP	0.27 (0.16)	0.27 (0.14)
LINF	-0.01 (0.50)	-0.01 (0.58)
LEX	0.66 (0.00)	0.66 (0.00)
Constant	21.12 (0.00)	21.37 (0.00)
Observations	261	261
R-squared	0.56	
Number of crossid	12	12

المصدر: مخرجات Stata 17

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يبين الجدول أعلاه أن اغلب القيم الاحتمالية للمعلمات الجزئية والكلية للنماذج FEM وREM أقل من0.05 مقبولة إحصائيا كما أن معامل متغير الصادرات النفطية ذو إشارة موجبة في كل النماذج مما يجعلها متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

- **المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية**

لتحديد أي النموذجين أفضل يتم استخدام اختبار Hausman بغرض معرفة أي التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها:

الجدول (06): المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية

Test de Hausman	
Prob	chi2(4)
0.02	12.44

المصدر: مخرجات Stata 17

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيمة الاحتمالية 0.02 أي أنها أقل من 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة H_1، ويتم رفض صيغة نموذج التأثيرات العشوائية بالنسبة لمجموعة دول منظمة الأوبك، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات الثابته يعتبر الصيغة الملائمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وبناءا على نتائج المفاضلة بين مختلف النتائج، وباعتبار نموذج الآثار الثابته هو أفضل نموذج لأثر لعنة الموارد على النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك خلال الفترة 2000-2022 فانه يكتب على الشكل التالي:

$$PIB=21.12 + 0.27\ LGOV + 0.01\ CORR + 0.27\ LDEP - 0.01\ LINF + 0.66\ LEX$$

(0.00) (0.00) (0.00) (0.16) (0.50) (0.00)

\+ \+ \+ − \+

- **تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة**

اعتمادا على نتائج تقدير هذا النموذج انظر الملحق رقم(9) نلاحظ أن:

اختبار جودة النموذج من خلال النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد من توافقها أو تناقضها معها، حيث تشير النتائج إلى علاقة جيدة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذلك من خلال معامل الارتباط R^2 والذي يقارب 56% والمعلمة (α%) معنوية وتؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي وتختلف من دولة إلى أخرى.

كما نلاحظ أن مختلف احتمالات المتغيرات المفسرة المقدرة في النموذج تتميز بالمعنوية الإحصائية، أما بالنسبة للتفسير الاقتصادي لمعلمات المفسرة المقدرة بلغ معدل نمو الحوكمة 0.27، وهذا يعني أن زيادتها بوحدة واحدة يؤدي لزيادة 27 وحدة من (PIB)، وبالنسبة للفساد بلغ 0.01، وهذا يعني زيادتها بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة 1 واجدة من (PIB)، وبالنسبة الى الإنفاق الحكومي بلغ 0.27 وهذا يعني زيادتها بوحدة واحدة تؤدي لزيادة 27 وحدة من (PIB)، أما التضخم بلغ 0.01 وزيادته بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة (PIB) بوحدة واحدة، وفي الاخير الصادرات فنجد أنها بلغت0.66 وهذا يعني أنه إذا زاد معدل نموها بوحدة واحدة فإن معدل (PIB) سوف يزيد بـ 66 وحدة.

ومن خلال هذا التحليل تتضح نوع العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث توجد علاقة طردية ما بين كل المتغيرات ما عدا التضخم وهذه النتيجة تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية، وتؤيد نتائج الدراسات السابقة خاصة في ما جاء بخصوص اثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي.

وبما أن النموذج الأفضل هو نموذج الأثار الثابتة الذي مفاده أن التباين في أثر وفرة الموارد على النمو الاقتصادي يظهر من خلال معلمة الحد الثابت الخاص بكل بلد في النموذج.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4.3. تقدير النموذج باستخدام بانل الديناميكي

- **دراسة الإستقرارية لمتغيرات النموذج**

إن الاعتماد في اجراء استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية تم من خلال مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والثاني والمتمثلة في اختبارات (Fisher-ADF, IPS ,LLC) وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج بانل ومع اشارة الى نتائج عدم تجانس المعلمات والى وجود ارتباط ما يدفعنا لتطبيق اختبارات الجيل الثاني (CIPS)، حيث طبقت هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى، وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول (07): نتائج الاحتمال لاختبارات جذر الوحدة

المتغيرات	عند المستوى		عند الفروق	
	CIPS	القيمة الحرجة	CIPS	القيمة الحرجة
LPIB	-2.21	-2.17		
LGOV	0.00	-6.44		
CORR	-1.79	-2.17	-4.58	-2.17
LDEP	-2.40	-2.17		
LINF	-2.69	-2.17		
LEX	-2.13	-2.07	-4.67	-2.17

المصدر: مخرجات Stata 17

يتضح من الجدول أعلاه أن متغيرا مكافحة الفساد (CORR) والصادرات النفطية (EXP) غير مستقرين عند المستوى I(0) في الفترة المدروسة، حسب أغلبية الاختبارات وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، أصبحا مستقرين من نفس الدرجة الأولى I(1). بينما سلاسة المتغيرات الحوكمة والانفاق والتضخم والناتج المحلي الإجمالي فهي مستقرة في المستوى.

- **اختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة**

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية ووجود المتغيرات غير مستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه العام على المدى الطويل، يقودنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل التزامن بين هذه المتغيرات، باستعمال اختبار Pedroni للتكامل المتزامن تحصلنا على الجدول التالي:

– اختبار Pedroni و Westerlund للتكامل المشترك:

يعد اختبار Pedroni من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المتكاملة عند نفس الدرجة، حيث يقترح Pedroni ,2002 سبعة إحصاءات محسوبة لاختبار إمكانية وجود تكامل مشترك ضمن البيانات الطويلة، ويمكن تصنيف الإحصاءات إلى مجموعتين: إحصاءات البعد الداخلي وإحصاءات البعد البيئي، كما تتبع هذه الإحصاءات تقريبا التوزيع الطبيعي المعياري، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (08): اختبار التكامل المشترك

اختبار Stats	Panel	Group
V	-1.19	0.00
Rho	1.23	2.51
T	-2.37	-2.28
Adf	-1.06	-0.52

المصدر: مخرجات Stata 17

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول يتضح أن اغلب إحصاءات اختبار pedroni معنوية عند 5% باستثناء إحصائية group rho-statistic، ونتيجة لذلك سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة H1 التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

– اختبار Westerlund

الجدول (09): نتائج اختبار Westerlund

p-value	Statistic	
0.00	3.07	Variance ratio

المصدر: مخرجات Stata 17

نلاحظ من خلال نتائج اختبار Westerlund الموضحة في الجدول أن القيمة الاحتمالية 0.00 المقابلة للاحصائية ADF-Statistic أقل من 0.05، ونتيجة لذلك سيتم رفض الفرضية العدمية H_0، وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تقر بوجود تكامل مشترك، وبالتالي يمكن تقدير العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

5.3. اختيار نموذج البانل الديناميكي الملائم (تقدير النموذج باستخدام طريقة pmg و mg و Dfe)

بعد دراسة درجة تكامل المتغيرات المفسرة والمتغير التابع والتي هي مزيج بين ، سوف نقوم بتقدير (Panel ARDL) للنمو الاقتصادي وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group)، نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group)، ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (dynamic Fixed Effects)، وللمفاضلة بينهم تم الاستعانة باختبار هوسمان والنتائج موضحة في الجداول التالية:

الجدول(10): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة pmg و mg و Dfe

المدى الطويل						المتغيرات
DFE		MG		PMG		
t-Student	Coefficient	t-Student	Coefficient	t-Student	Coefficient	
0.42	0.21	0.48	-1.20	0.29	-0.13	LGOV
0.08	0.02	0.39	0.03	0.67	0.00	CORR
0.31	-0.56	0.58	-0.94	0.00	-1.84	LDEP
0.98	0.00	0.51	0.15	0.00	0.90	LINF
0.00	0.75	0.06	0.43	0.00	0.12	LEX
المدى القصير						المتغيرات
DFE		MG		PMG		
Coefficient	t-Student	Coefficient	Coefficient	t-Student	Coefficient	
0.00	-0.26	0.00	-0.44	0.00	-0.21	ECT
0.64	0.03	0.20	-0.38	0.54	-0.14	ΔLGOV
0.03	0.00	0.05	0.01	0.02	0.01	Δ CORR
0.14	-0.26	0.49	0.84	0.59	0.36	Δ LDEP
0.12	0.09	0.79	0.02	0.15	0.16	Δ LEX
0.76	0.00	0.59	-0.02	0.04	-0.05	Δ LINF
0.00	6.45	0.15	6.14	0.00	6.71	c

المصدر: مخرجات Stata 17

الجدول(11): اختبارات المفاضلة لاختيار نموذج (Panel ARDL) **الملائم**

hausman mg pmg, sigmamore		hausman pmg DFE, sigmamore	
chi2(2)	Prob	chi2(2)	Prob
1.51	0.91	0.91	0.96

المصدر: مخرجات Stata 17

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تشير نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة ونموذج الأثر الثابت ان احتمالية الاختبار prob>chi=0.52، وهي أكبر من القيمة الاحتمالية 5%، وعليه نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الأثر الثابت هو الأنسب، بينما تظهر نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج وسط المجموعة MG ونموذج وسط المجموعة المدمجة PMG، أن الاحتمالية قدرت بـ prob>chi=0.96، وهي أكبر من الاحتمالية 5%، وعليه نرفض الفرضية البديلة القائلة بأن وسط المجموعة هو الأنسب، ونقبل الفرضية العدمية القائلة بأن نموذج وسط المجموعة المدمجة هو الأنسب.

انطلاقا من نتيجة الاختبار بين النماذج الثلاث، نستنتج أن نموذج وسط المجموعة المدمجة pmg أو ما يسمى Panel ARDL هو الأنسب وأفضل نموذج تقدير للعلاقة ما بين المتغيرات الدالة للعنة الموارد والنمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك.

تحليل نتائج تقدير لنموذج ARDL/Pmg

- في الأجل الطويل: من طريقة تقدير (ARDL/Pmg) أظهرت معنوية المتغيرات (DEP) و(EX) و (INF) وبالتالي لها تأثير معنوي في الأجل الطويل بينما الحوكمة (GOV) ومكافحة الفساد (CORR) كان لها تأثير غير معنوي؛
- في الأجل القصير: من طريقة تقدير (ARDL/Pmg) أظهرت عدم معنوية (DEP) و (GOV) و (EX)، ومعنوية كل من و(CORR) و (INF).
- حد تصحيح الخطأ (ECT): من طريقة تقدير (ARDL/Pmg) نجد أنه معنوي عند مستوى معنوية 5%، ويأخذ قيمة سالبة كما هو متوقع (-0.21).

فمن خلال نتائج التحليل الديناميكي في الأجل الطويل تظهر علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (الصادرات والتضخم ومكافحة الفساد) حيث كلما زاد متغير من بين هذه المتغيرات بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الاجمالي يزداد على النحو التالي بـ (0.12، 0.90، 0.00) وحدة، بينما المتغيرات (الحوكمة والانفاق الحكومي) لها علاقة عكسية مع الناتج المحلي الإجمالي حيث زيادة وحدة واحدة لهذه المتغيرات تؤدي الى انخفاض بـ (0.13، 1.84) وحدة للناتج المحلي الإجمالي.

في الأجل القصير نجد أن المتغيرات (الانفاق والحوكمة) غير معنويين، أي ليس لهما تأثير على النمو الاقتصادي في دول منظمة الأوبك، أما الصادرات فكانت معنوية.

اختبارات التشخيصية لجودة النموذج

– اختبار (LM) و(Wald) لثبات التباين

الجدول (12): نتائج اختبار (LM) و(Wald)

Panel data Heteroscedasticity Breusch-Pagan (LM) Test		
Test	Statistic	p- value
Lagrange Multiplier Test	65.08	0.00
Panel Data Heteroscedasticity Wald Test		
Wald Test	333.90	0.00

المصدر: مخرجات Stata 17

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان احتمالية كل من اختبار (LM) و (Wald) اقل من 5%، مما يؤكد على وجود ثبات في التباين.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

– الازدواجية خطية والارتباط بين المتغيرات

الجدول (13): نتائج اختبار (LM) و(Wald)

اختبار (VIF) لازدواجية خطية		
المتغيرات	VIF	1/VIF
LGOV	5.66	0.17
CORR	5.71	0.17
LDEP	1.07	0.93
LINF	1.28	0.78
LEX	1.04	0.96
Mean VIF	2.92	
اختبار Wooldridge		
p-value	Statistic	Test
0.07	3.74	Wooldridge test

المصدر: مخرجات Stata 17

من خلال اختبار (VIF) لازدواجية خطية يتضح ان احتمال اقل من 10% مما يدل على عدم وجود ازدواجية خطية، اما اختبار الترابط بين المتغيرات فان الاحتمالية اقل من 10% وبالتالي لا يوجد ترابط بين المتغيرات.

6.3. اختبار السببية لمعطيات بانل غير المتجانسة

ان اختبار غرانجر غير السببي الذي طوره كل من Dumitrescu & Hurlin، 2012، يأخذ في الاعتبار عدم التجانس في معطيات بانل ويقوم بعمليات انحدار منفصلة لكل مجموعة بيانات مقطع عرضي للعثور على السببية، وتشير الفرضية الصفرية الى عدم وجود علاقة سببية متجانسة في أي مقطع عرضي، أما الفرضية البديلة تشير الى وجود علاقة سببية غير متجانسة في مقطع عرضي واحد على الأقل، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول (14): اختبار السببية غرانجر لمعطيات بانل غير المتجانسة الخاصة بالمتغيرات المستقة

اختبار السببية لـ(2012) Dumitrescu & Hurlin		
	Z bar tilde	p-value
LPIB- CORR	2.45	0.01
LPIB- LINF	1.92	0.05
LPIB- LDEP	0.00	0.00
LPIB- LEX	3.57	0.00

المصدر: مخرجات Stata 17

من خلال الجدول نلاحظ أن مجمل السببية لمعطيات بانل هي علاقة ثنائية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي الى مكافحة الفساد و الانفاق الحكومي والصادرات، وعلاقة أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي نحو التضخم، ونتائج تدل على وجود علاقة سببية توضح اثر السلبي لوفرة الموارد لاغلبية دول منظمة الأوبك حيث الصادرات تتسبب في الناتج والأخير يتسبب في الانفاق رغم محاولات ترشيد النفقات من خلال الحوكمة المسببة للناتج في ظل تطوير بيئة اعمالها.

4. الخاتمة

أن وفرة الموارد الطبيعية تمثل تحديا كبيرا لنمو اقتصاديات دول منظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، رغم الثروات الطبيعية الهائلة التي تمتلكها هذه الدول، إلا أن تبعاتها السلبية تشمل تعطيل التنويع الاقتصادي والاعتماد الزائد على القطاع النفطي، مما يجعل هذ الاقتصادات عرضة للتقلبات في أسعار النفط والتحديات الاقتصادية العالمية، وخلال متوسط الفترة (1995-2022) سجلت أعلى قيمة للإيرادات النفطية من إجمالي الناتج المحلي في العراق، بقيمة قدرت بـ 44.43، أما أدنى قيمة فكانت في الإكوادور بقيمة 9.58؛ وهنا يمكن القول

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أنه من الضروري أن تتخذ دول الأوبك إجراءات فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي للخروج من معضلة لعنة الموراد مع مكافحة الفساد، والمحسوبية، وسلوك البحث عن الريع و الجهوية لانها أسباب لم تسمح بتهيئة مناخ بيئة الأعمال الخاصة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تعمل على تفعيل دور الحوكمة.

وهذا ما ارتكزت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق منهجية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel ARDL وتشير نتائج النموذج إلى وجود علاقة ذات أثر إيجابي بين التضخم ومكافحة الفساد والايرادات النفطية التي تعتبر متغيرات مستقلة والنمو الاقتصادي بينما باقي المتغيرات الحوكمة والانفاق الحكومي لها اثر سلبي وفق (طريقة تقدير (ARDL/Pmg)).

أما نتائج الدراسة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

– وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي، وتشير إلى أن البلدان التي لديها موارد طبيعية وفيرة من المرجح أن تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفساد والانخفاض الاقتصادي.

– ضعف النمو الاقتصادي لدول منظمة الأوبك التي تعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية، إضافة إلى تراجع مؤشرات بيئة الأعمال والحوكمة.

– مجمل السببية لمعطيات بانل هي علاقة ثنائية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالى الى مكافحة الفساد و الانفاق الحكومي والصادرات، وعلاقة أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي نحو التضخم، ونتائج علاقة سببية توضح اثر السلبي لوفرة الموارد لاغلبية دول منظمة الأوبك وهو ما يفسر عدم وجود تنويع اقتصادي لمعظم دول المنظمة لاعتمادها على الموارد النفطية.

التوصيات:

– من الضروري أن تتخذ دول منظمة الأوبك إجراءات فعالة لتعزيز التنويع الاقتصادي باستغلال مداخيل ثروات الطبيعية إضافة الى تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة والسياحة، مع تشجيع الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير لتعزيز الابتكار وريادة الأعمال وهو ما يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

– التحول إلى الطاقة المتجددة والاستثمار فيها لتقليل الاعتماد على الموارد النفطية.

– تحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وتقوية الجانب التشريعي الذي يقدم الحوافز ويحسن التسهيلات الإجرائية لإقامة المشاريع في ظل خلق البيئة الاستثمارية المناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

5. قائمة المراجع:

1. Havrenek.T et al,.2016, Natural Resources and Economic Growth: A Meta-Analysis, World Development Revue, Volume 88, pp 134-518
2. Abdrahim chibi ,Mohamed Benbouzian , 2017, Algeria and the natural resource curse :oil and economic grouth, middle east developpement journal , volume 9 .
3. Badreddine Talbi Benanaya Djelloul..(2017) The Impact Of Oil Production On Economic Growth In OPEC Countries:Evidence From The Panel Approach, The Journal of Applied Business Research, Volume 33, Number 2.
4. Gobind Nankani..(1977) Development Problems of mineral exporting countries, World Bank staff, Working Paper No.354.
5. T.L.Karl, 1997, The paradox of plenty : oil blooms and petro-states (california university press, 1997), website : http://books.google.fr/books?
6. Jana Stöver.(2009) Do Institutions Affect Sustainability?".
7. Jane Mariara Richard Mulwa..(2016) Natural Resource Curse in Africa : Dutch disease and Institutional Explanations, AGRODEP Working paper 0029.
8. Oil Windfalls A H Gelb and Associates.(1988) Blessing or Curse ? (oxford university press, 1988), Web site : http://books.google.fr/books?.
9. Opec.(2023) Retrieved from https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/7120.htm (2023). Member Countries.
10. بوالشعور شريفة، قمري زينة. (2021) أثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي، ونظرية لعنة الموارد الطبيعية : دراسة مفارقة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد15، العدد2، الجزائر.
11. حسين فرج الحويج. (2022) النمو الاقتصادي في ليبيا وظاهرة لعنة الموارد: هل يحسن الانفتاح التجاري من طبيعة المشهد، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد5، العدد3، ليبيا.
12. عبد الرزاق بن هاني. (2015). اقتصاديات الموارد والبيئة، دار وائل للنشر، جامعة اليرموك، الطبعة الأولى، الأردن.
13. نسرين معياش. (2019) النفط لعنة أم نعمة الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 1، الإمارات العربية المتحدة.
14. هيثم عبد الله سلمان. (2015) دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق، مجلة الاقتصاد العربي الخليجي، المجلد 31، العدد 25، مركز دراسات البصرة والخليج جامعة البصرة، العراق.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)